S/PV.7933

الأمم المتحدة

مجلس الأمن

السنة الثانية والسبعون

مؤقت

الجلسة **٧٩٣٣**

الجمعة، ٢٨ نيسان/أبريل ٢٠١٧، الساعة ١٨/٠٠.

نيويورك

الرئيس	السيدة سيسون	(الولايات المتحدة الأمريكية)
الأعضاء:	الاتحاد الروسي	السيد إليتشوف
	إثيوبيا	السيد أليمو
	أوروغواي	السيد روسيلي
	أوكرانيا	السيد يلتشينكو
	إيطاليا	السيد كاردي
	بوليفيا (دولة – المتعددة القوميات)	السيد يورنتي سوليث
	السنغال	السيد سيس
	السويد	السيد سكاو
	الصين	السيد تشانغ ديان بن
	فرنسا	السيد دولاتر
	كازاخستان	السيد أكيلباللف
	مصر	السيد قنديل
	المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية	السيد ويلسون
	اليابان	السيد كاوامورا

جدول الأعمال

الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية

تقرير الأمين العام عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية (S/2017/307)

يتضمن هذا المحضر نص الخطب والبيانات الملقاة بالعربية وترجمة الخطب والبيانات الملقاة باللغات الأخرى. وسيطبع النص النهائي في **الوثائق الرسمية لمجلس الأمن**. وينبغي ألا تُقدم التصويبات إلا للنص باللغات الأصلية. وينبغي إدخالها على نسخة من المحضر وإرسالها بتوقيع أحد أعضاء الوفد المعني إلى: Chief of the Verbatim Reporting Service, Room U-0506, (verbatimrecords@un.org). وسيعاد إصدار المحاضر المصوَّبة إلكترونيا في نظام الوثائق الرسمية للأمم المتحدة (http://documents.un.org).

افتتحت الجلسة الساعة ١٥/١٨.

إقرار جدول الأعمال

أقر جدول الأعمال.

الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية

تقرير الأمين العام عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية (S/2017/307)

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): يبدأ مجلس الأمن الآن نظره في البند المدرج في جدول أعماله.

معروض على أعضاء المجلس الوثيقة S/2017/362، التي تتضمن نص مشروع قرار قدمته الولايات المتحدة الأمريكية.

أود أن أوجه انتباه أعضاء المجلس إلى الوثيقة S/2017/307، التي تتضمن تقرير الأمين العام عن الحالة فيما يتعلق بالصحراء الغربية.

المجلس مستعد للشروع في التصويت على مشروع القرار المعروض عليه. أطرح مشروع القرار للتصويت عليه الآن.

أجري التصويت برفع الأيدي.

المؤيدون:

الاتحاد الروسي، إثيوبيا، أوروغواي، أوكرانيا، إيطاليا، دولة بوليفيا المتعددة القوميات، السنغال، السويد، الصين، فرنسا، كازاخستان، مصر، المملكة المتحدة لبريطانيا العظمى وأيرلندا الشمالية، الواليات المتحدة الأمريكية، اليابان

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): حصل مشروع القرار على ١٥ صوتا مؤيدا. اعتمد مشروع القرار بالإجماع بوصفه القرار ٢٣٥١ (٢٠١٧).

سأدلي الآن ببيان بصفتي ممثلة الولايات المتحدة الأمريكية.

كان بود السفيرة هيلي حضور الاتخاذ الهام للقرار — اتخاذ قرار خلال فترة رئاستنا التي أكدنا فيها مبدأ من مبادئنا الرئيسية لحفظ السلام، وهو وجوب أن تآزر بعثاتُ حفظ السلام الحلولَ السياسية. إن تأجيلنا لاتخاذ القرار كان أمرا هاما مكّن الأمم المتحدة وبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية من طي صفحة العام الماضي في الصحراء الغربية، مما أوضح أهمية الأمم المتحدة والبعثة في الزمن الحقيقي.

أود أن أتوقف لحظة الآن للإشادة بالمبعوث الشخصي للأمين العام للصحراء الغربية، كريس روس، على خدمته على مدى ثمانية أعوام. والولايات المتحدة ممتنة لما يبذله من جهود دؤوبة صوب دعم العملية السياسية للصحراء الغربية. ونتطلع إلى تعيين مبعوث جديد وإلى سفره إلى المنطقة بأسرع ما يمكن. كما نشكر الممثلة الخاصة للأمين العام للصحراء الغربية، كيم بولدوك، على كل عملها في إدارة بعثة حفظ السلام.

ويسر الولايات المتحدة اعتماد تجديد الولاية اليوم لسببين.

أولا، يعيد القرار ٢٣٥١ (٢٠١٧) تركيز المجلس على ما يجب التركيز عليه مما يدعم العملية السياسية لحل النزاع في الصحراء الغربية. على مدى سنوات تعثرت الأمم المتحدة والمجلس. ففي الميدان، يواجه حفظة السلام تقريبا سلسلة لا نهاية لها من العراقيل المحبطة، التي غالبا ما تتطلب أشهراً أو حتى سنوات من المشاركة الرفيعة المستوى للتغلب عليها. هنا في المجلس، كثيرا ما ننخرط في مناقشات حول المشاكل التنفيذية المحددة.

لا بد أن يتغير هذا الوضع. وبالطبع يتعين على الأطراف ترك البعثة لتقوم بعملها بدون تدخل، وعليها احترام جميع الاتفاقات القائمة. وهذا هو الحد الأدنى مما يجب أن نتوقع، لكن المجلس أيضا عليه أن ينظر إلى الصورة الكلية بشأن الصحراء الغربية. والصورة الكلية هي أننا لم نشهد إحراز تقدم سياسي يذكر لسنوات. تلك هي المشكلة الأساسية التي يجب

علينا تناولها في الأشهر المقبلة. وعليه، فإن الولايات المتحدة تؤيد تماما دعوة الأمين العام لاستئناف المفاوضات بدينامية جديدة وروح جديدة. ويعزز القرار مسألة أن المجلس يشاطر الأمين العام أهدافه. ويبين أننا نتوقع من الأطراف العمل مع الأمم المتحدة للعودة إلى طاولة المفاوضات. وكما ينص القرار، سيقدم الأمين العام تقارير الآن بشأن ما إن كنا قد شهدنا تقدما. وسيراقب المجلس ما تقوم به الأطراف عن كثب.

ثانيا، إن القرار يحدد معيارا جديدا لأداء البعثة. ونطلب إلى الأمم المتحدة وضع معايير واضحة وقابلة للقياس لما ستحققه البعثة وموظفوها.

وتحتاج البعثة إلى القدرة على تعيين الموظفين ذوي المهارات الملائمة حتى تصبح على أكبر قدر ممكن من الفعالية، وتعدّل المكونات التي لا تعمل كما ينبغي. وقد يبدو ذلك منطقيا، ولكننا لا نرى أنه يحدث دائما على أرض الواقع. ونحن نتطلع إلى أن تزوّد الأمم المتحدة المجلس في تقاريرها بمعلومات عن أداء البعثة.

فالتأكد من أن بعثات حفظ السلام لها تأثير يعد أولوية قصوى بالنسبة للولايات المتحدة. وبقرار اليوم، فإننا نتخذ خطوة أخرى نحو تحقيق ذلك الهدف. وستراقب الولايات المتحدة عن كثب لمعرفة التقدم الذي يجري إحرازه على أرض الواقع. ويجب أن تكون بعثة الأمم المتحدة جزءا من جهد أوسع نطاقا للتوصل إلى حل مقبول لدى الطرفين للنزاع في الصحراء الغربية. وستكون مسألة العودة إلى المفاوضات بطبيعة الحال مهمة صعبة، ولكن الولايات المتحدة ملتزمة ببذل ما في وسعها لتيسير عمل الأمم المتحدة. فلا نغفل عن هدفنا المتمثل في إيجاد حل سياسي للنزاع يقبله الطرفان وينص على تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية.

ولا نزال نعتبر خطة المغرب للحكم الذاتي جادة وواقعية وذات مصداقية، وهي تمثل أحد النهج المحتملة لتلبية تطلعات شعب الصحراء الغربية في إدارة شؤونه في سلام وكرامة. ومرة أخرى، فإننا نتوقع من الطرفين أن يعملا مع الأمم المتحدة من أجل العودة إلى طاولة المفاوضات وندعو جميع أعضاء المجلس إلى التركيز على إيجاد سلام دائم للنزاع الذي استمر لفترة طويلة جدا.

أستأنف الآن مهامي بصفتي رئيسة مجلس الأمن.

أعطي الكلمة الآن لأعضاء المجلس الآخرين الذين يودون الإدلاء ببيانات.

السيد روسيلي (أوروغواي) (تكلم بالإسبانية): إنه يوم حيث تتكرر الأمور. ففي كل عام، في ٢ شباط/فبراير يجري احتفال تقليدي في منطقة بنكستاواني، بولاية بنسلفانيا، حيث يخرج حيوان الغُرَير من مخبأه لفترة وجيزة، ولكنه يضطلع بدور هام ومحدود في تحديد ما إذا كان سيأتي الربيع مبكرا أو أن فصل الشتاء سيستمر لستة أسابيع أخرى. وفي ذلك اليوم في منطقة بنكستاواني، تغطي الصحافة المحلية والدولية الحدث على نطاق واسع، ولكن في اليوم التالي تختفي المسألة من الأنباء ولا نسمع المزيد عن فِل (وهو اسم الحيوان) الظريف حتى السنة التالية. هل أي أحد هنا يعرف أين فِل اليوم؟

وبالمثل، في كل سنة في نهاية نيسان/أبريل – ومرة واحدة فقط سنويا – ننفذ تقليدا في المجلس حيث تظهر مسألة الصحراء الغربية ظهورا موجزا في مناقشة مفتوحة تضطلع بدور هام ولكن محدود في النظر فقط في تجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية (مينورسو). وفي هذا اليوم بنيويورك، تغطي الصحافة المحلية والدولية على نطاق واسع هذا الحدث، ولكن كما هو الحال مع فِل القادم من بنكستاواني، تختفي المسألة من الأخبار ولا يسمع أي شيء بشأنها حتى السنة التالية. وخلافا للعديد من الحالات الأخرى، فإن مسألة الصحراء الغربية وتقرير الأمين العام لا تتم معالجتهما إلا في إحاطات إعلامية مفتوحة للمجلس.

ونظرا لأن هذه الممارسة التي استمرت لأكثر من عقدين من الزمن، فإننا نرى أن الأمر لا يعود لما يفضله الأعضاء المنتخبون في المجلس،الذين لا يمكنهم تغيير هذه الممارسة خلال فترات عضويتهم القصيرة، ولكن بوسعنا فعل الكثير لمكافحة ممارسات مماثلة – ووفد بلدي يقوم بذلك بإصراره على أخذ الكلمة بانتظام أمام الأعضاء في جلسات المجلس المفتوحة.

لذلك قرر وفد بلدي خلال الـ ١٢ شهرا الماضية بوجوب عدم نسيان الحالة التي تعرضت لها البعثة في العام الماضي. فقد طلب، من خلال هيئات أخرى، معلومات منتظمة عن حالة أداء البعثة، التي تضررت بشدة جراء طرد جميع موظفيها المدنيين في آذار/مارس ٢٠١٦. وأخيرا، وقبل ثلاثة أيام، يوم الثلاثاء الموافق ٢٥ نيسان/أبريل، قدمت الممثلة الخاصة للأمين العام للصحراء الغربية، السيدة كيم بولدوك، تقريرا شفويا إلى المجلس في المشاورات، مفاده أنه بعودة آخر ١٧ موظفا من موظفي البعثة إلى الصحراء الغربية فقد استأنفت وظائفها كاملة.

وأود أن أكرر مرة أخرى أن بعثات حفظ السلام ينشئُها مجلس الأمن. إن الولايات التي يقررها مجلس الأمن، وكذلك اتفاقات مركز القوات واتفاقات مركز البعثة، هي مقود ملزمة بين البلدان المساهمة بقوات والأمم المتحدة. والأكثر من ذلك، أنها الضمانات التي تحمي أفراد البلدان التي ساهمت طواعية في بعثات حفظ السلام. ولذا فمن الواضح أن هذه الالتزامات لا يمكن تغييرها إلا من جانب الجهة التي تملك الشرعية الدولية المقابلة، وهي في هذه الحالة مجلس الأمن. ولا يجوز لأي عضو في الأمم المتحدة أن ينفرد بتغيير هذه التعهدات والالتزامات. وعودة الموظفين المدنيين إلى الصحراء الغربية واستئناف البعثة قيامها بكامل وظائفها دليل على ذلك.

ومنذ عام ١٩٦٣، قبل ٥٤ سنة، اعترفت الأمم المتحدة بالصحراء الغربية بوصفها إقليما غير متمتع بالحكم الذاتي في عملية إنهاء الاستعمار. وعلينا أن نتذكر أن البعثة قد أنشئت بولاية تكلفها بإجراء استفتاء لتحديد الوضع النهائي للإقليم غير المتمتع بالحكم الذاتي للصحراء الغربية بحيث يمكن الشعب من ممارسة حقه في تقرير المصير واختيار بين الاستقلال، والارتباط بدولة مستقلة أو الاندماج في دولة مستقلة. ونؤيد التزام الأمين العام بإيجاد حل لمسألة الصحراء الغربية، وإعرابه عن اعتزامه اقتراح استئناف عملية التفاوض بزخم وروح جديدين.

وفي هذا الصدد، نشجع الطرفين على اتخاذ خطوات إيجابية وبدء الحوار الذي سيؤدي إلى حل سياسي عادل ودائم يقبله جميع الأطراف، ويضمن حرية تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية. إن الحالة الصعبة التي يمر بها سكان الصحراء الغربية تستحق اهتماما متزايدا من المجتمع الدولي، ومن مجلس الأمن على وجه الخصوص.

وأخيرا وليس آخرا، يود وفد بلدي أن يشكركم، سيدتي الرئيسة، على إدارة لأعمال التي أدت إلى اتخاذ القرار ٢٣٥١ (٢٠١٧) على جميع المستويات، من الخبراء في وفدكم إلى الممثلين الدائمين. وقد تمكنا، خلال عدة أيام من العمل الشاق، من المشاركة المباشرة في إيجاد حل أسفر عن صياغة ناجحة للقرار، كما يتضح من التصويت عليه بالإجماع.

السيد سكاو (السويد) (تكلم بالإنكليزية): لقد صوتت السويد مؤيدة القرار ٢٣٥١ (٢٠١٧) لأنه يمثل فرصة حقيقية لحل أحد أكثر النزاعات الطويلة الأمد على جدول أعمال الأمم المتحدة. والأهم من ذلك أنه يمثل فرصة لمعالجة محنة شعب الصحراء الغربية. وباتخاذ القرار اليوم، بعد عام شهدنا فيه العديد من التحديات، يمكننا الآن طي هذه الصفحة. ويتضمن القرار عددا من العناصر التي نرى أنها ترسي الطريق نحو تسوية مسألة الوضع القانوني للصحراء الغربية.

أولا، إن قرار اليوم يبعث رسالة قوية واضحة وموحدة مفادها أن الوقت قد حان لاستئناف المفاوضات التي من شأنها أن تفضي إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول من الطرفين

يتيح تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية. وينص القرار على تقديم الدعم القوي للأمين العام ولاقتراحه بإعادة إطلاق العملية السياسية بـ ”دينامية جديدة وروح جديدة“.

ونرحب بالمشاركة المباشرة للأمين العام. وهذه حقا الدبلوماسية من أجل السلام وهو تمارس فعليا ببذل الأمين العام مساعيه الحميدة للانخراط بفعالية مع الطرفين وبالدعم الكامل من المجلس. ونتفق تماما مع رأيه بأن هناك حاجة عاجلة إلى استئناف العملية السياسية. وفي عامي ٢٠٠٧ و ٢٠٠٨، عقدت أربع جولات من المفاوضات، ولكن لم يحرز أي تقدم يذكر. ومنذ ذلك الحين، ظلت العملية السياسية في حالة جمود، بالرغم من جهود الأمناء العامين والمبعوثين الشخصيين المتعاقبين، التي نشيد بها.

ثانيا، يناشد القرار تعيين مبعوثشخصي جديد للأمين العام لتنشيط الجهود صوب التوصل إلى حل سياسي، كما يدعو الطرفين والدول المجاورة إلى التعاون الكامل مع ذلك المبعوث. ونتطلع إلى العمل مع المبعوث الجديد حالما يتم تعيينه.

ثالثا، يدعو المجلس أيضا، وللمرة الأولى، إلى المشاركة المجدية للنساء في العملية السياسية. فمشاركة النساء ستبث طاقة جديدة في العملية السياسية.

ومن الواضح أن القرار الذي اتخذناه من فورنا يوجه إشارة قوية إلى الطرفين مفادها أن الوقت قد حان لإبداء عزم جديد على الانخراط في العملية السياسية وأن على الدول المجاورة أن تسهم. وكما ذكر الأمين العام في تقريره S/2017/307، فإن المطلوب منا جميعا اتخاذ قرارات صعبة إذا أريد للإطار الحالي للمفاوضات أن يحقق نتائج. ولئن كنا جميعا نأمل أن يكون تحقيق هذه النتائج وشيكا، فإن صبرنا لا يمكن أن يدوم إلى الأبد، وأشار الأمين العام إلى أنه يجب استخلاص النتائج المناسبة في حالة عدم إحراز تقدم. وفي ذلك الصدد، نشير إلى أن جميع الحلول الممكنة، بما في ذلك إجراء استفتاء، يجب أن تبقى مطروحة على الطاولة.

كما أننا أيدنا القرار لأنه وجه دعوة قوية إلى الطرفين مفادها أن احترام وقف إطلاق النار والاتفاقات ذات الصلة أمر بالغ الأهمية، وأن الانتهاكات لا يمكن قبولها. ونرحب بكون الطرفين انسحبا حاليا من الشريط العازل في منطقة الكركرات، ومن ثم تهيئة بيئة تفضي إلى استئناف عملية سياسية.

وبهذا القرار، يؤكد المجلس أيضا تأكيد دعمه الكامل لبعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، التي تضطلع بدور رئيسي في بيئة معقدة. ومرت بعثة الأمم المتحدة بعام صعب للغاية، ونرحب بعودتها إلى مزاولة أعمالها كاملة. وبالقدر نفسه من الأهمية فإن هذا القرار يبرز محنة اللاجئين الصحراويين، وتدهور الحالة الإنسانية والمخاطر المحتملة للتخفيضات في المساعدة الغذائية بسبب نقص التمويل. وعاش اللاجئون الصحراويون لأكثر من ٤٠ عاما في ظل ظروف قاسية. وهذه إحدى أقدم العمليات المطولة للاجئين وثانية أطول حالات اللجوء استمرارا في العالم. ويحث القرار المجتمع الدولي على تقديم مساهمات طوعية جديدة وإضافية للاستجابة الإنسانية.

كما أيدنا هذا القرار لأنه يشجع الطرفين على احترام حقوق الإنسان وتعزيزها في الصحراء الغربية وفي مخيمات اللاجئين في تندوف. ونشجع بقوة على تعزيز التعاون مع مكتب المفوض السامي لحقوق الإنسان، بما في ذلك المزيد من الزيارات إلى المنطقة.

ولدينا العديد من الأسباب لتأييد هذا القرار، ولكن ذلك كان الجزء السهل. وبدون أي شك، لدينا الآن الكثير من العمل الذي ينتظرنا. فالقرار الذي اتخذناه للتو يوفر أفضل فرصة منذ وقت طويل لاستئناف العملية السياسية التي ظلت خاملة حتى الآن لما يقرب من عقد من الزمان. إن الطريق نحو حل سياسي مقبول للطرفين، ويرتب لممارسة حق تقرير المصير

لشعب الصحراء الغربية، أصبح الآن، باتخاذ هذا القرار، باديا للعيان بصورة أكبر.

وأخيرا – وعلى غرار أوروغواي – أود أن أشيد بوفد الولايات المتحدة، بصفته قائما على الصياغة، على القيادة الاستثنائية التي اضطلع بشأن هذه المسألة، وفضلا عن جهوده المثالية في تيسير المفاوضات بشأن هذا القرار.

السيد سيس (السنغال) (تكلم بالفرنسية): يواصل مجلس الأمن باتخاذه بالإجماع القرار ٢٣٥١ (٢٠١٧)، الذي يمدد لفترة إضافية مدتها ١٢ شهرا ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، التي انتهت في ٣٠ نيسان/أبريل، الدور البناء الذي تضطلع به الأمم المتحدة في البحث عن حل نهائي لمسألة الصحراء الغربية.

ولذلك نود مرة أخرى أن نشكر الممثل الخاص للأمين العام للصحراء الغربية ورئيس بعثة الأمم المتحدة في الصحراء الغربية، فضلا عن المبعوث الشخصي المنتهية ولايته للأمين العام للصحراء الغربية. كما يود وفد بلدي أن يشيد بالقيادة التي أظهرها مرة أخرى وفد الولايات المتحدة في تسيير أعمال المجلس. ونشيد بالروح البناءة الذي أبداه أعضاء المجلس، مما كفل توصلنا إلى نص يعزز الأمل بالعملية السياسية الجارية.

وتشكل الشواغل التي كررت في القرار الذي اتخذ من فوره دليلا على الإصرار المشترك على نطاق واسع على مواجهة التحديات في المنطقة وعلى مساعدة الطرفين على التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول لجميع الأطراف.

وفضلا عن ذلك، أود أن أبرز وأشيد بالجهود التي بذلتها المملكة المغربية والأمانة العامة في حوار مستمر ومكثف، مما مكن من إحراز تقدم بشأن العديد من المسائل البالغة الأهمية، وإيجاد إطار ملائم للمفاوضات بين الأطراف. ولذلك يحدونا الأمل في أن يحقق هذا التعاون التقدم اللازم بشأن المسائل الرئيسية الأخرى، وأن يتسنى استرشاد التعاون بين الأمانة العامة والأطراف المعنية الأخرى بروح النهج العملي والمصالحة نفسها.

وأود أيضا أن أرحب بالنية التي أعرب عنها الأمين العام، السيد غوتيريش، في استئناف عملية المفاوضات، مما بث ديناميكية جديدة في العملية. وفي ذلك السياق، تود السنغال أن تؤكد مجددا إيمانها بأن مبادرة الحكم الذاتي التي اقترحها المغرب في عام ٢٠٠٧ تعد مسألة جدية وموثوقة وواقعية للتفاوض. ونعتقد أنه ينبغي أن تؤخذ المبادرة في الاعتبار حين تستؤنف المفاوضات بين الطرفين، بهدف التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول للجميع، كما قلت سابقا، وفقا لميثاق الأمم المتحدة.

السيد أليمو (إثيوبيا) (تكلم بالإنكليزية): أود أن أشكر زملاءنا من الولايات المتحدة على الجهود الجدية التي بذلوها لضمان التوصل إلى توافق في الآراء على القرار ٢٣٥١ (٢٠١٧). ونقدر الاستعداد الذي أبدوه لمراعاة جميع الشواغل المشروعة.

وما فتئنا جميعا نتابع التطورات التالية التي تكشفت خلال الشهور العديدة الماضية المحيطة بمسألة الصحراء الغربية، وأيضا ما لا يمكن إنكاره من التقدم المحرز – وإن كان وليدا – الذي بدأنا نشهده. وكنا سنشعر بالمزيد من السرور لو أن النقاط التي أثرناها أخذت بعين الاعتبار، وهي لا تعدو أن تكون تأنيبا بسيطا. فهي لم تؤخذ في الاعتبار وندرك لماذا لم تؤخذ في الاعتبار. وكانت جهودنا تهدف إلى ضمان الاتساق مع المبادئ الأساسية في موقف الاتحاد الأفريقي. ومع ذلك، قررنا التصويت مؤيدين للقرار نظرا لاقتناعنا بأن الأمين العام يبدو ملتزما بإعادة إطلاق عملية السلام، ولأننا نأمل بأن تكون هناك روح جديدة. وبطبيعة الحال شعرنا أيضا بأننا بحاجة إلى مراعاة الجهود التي بذلتها رئاسة المجلس لتحقيق التقدم الذي شهدناه. ولكن مع ذلك، نود أن نجدد التأكيد على

أهمية استعادة قدرة بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، التي أصبح دور أكثر أهمية في ضوء التطورات على أرض الواقع، على مزاولة أعمالها بالكامل. ونشيد بالتقدم المحرز في تسهيل عودة العنصر المدني لبعثة الأمم المتحدة.

ويسرنا للغاية التقدم المحرز في تنفيذ البرنامج المتعلق بالمنطقة العازلة. ومن شأن ذلك تهيئة مناخ إيجابي من أجل استئناف عملية السلام والتخفيف من حدة التوتر. وينبغي دعوة الطرفين، وهما صديقان لنا على قدم المساواة، إلى الوفاء بالتزاماتهما بموجب الاتفاق المبرم مع البعثة بشأن وقف إطلاق النار. ويجب عليهما الامتناع عن اتخاذ أي إجراء يمكن أن يؤدي إلى تقويض اتفاقهما وإلى تفاقم الحالة على أرض الواقع.

وقد أكدت التطورات الأخيرة ضرورة بذل جهود متجددة من أجل استئناف المحادثات بين الطرفين لإيجاد حل سياسي عادل ودائم ومقبول لديهما للمسألة التي طال أمدها على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وهذا أمر ما فتئنا ندعمه استنادا إلى قناعتنا بأنه سيتيح تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية في سياق ترتيبات تتمشى مع مبادئ ومقاصد ميثاق الأمم المتحدة.

وفي هذا الصدد، من الضروري أن يفهم المجلس سياق مشكلة التي نواجهها وأن يؤيد تماما اقتراح الأمين العام أنطونيو غوتيريش استئناف عملية السلام بروح وديناميكية جديدتين للتوصل إلى حل سياسي مقبول من الطرفين لمسألة الصحراء الغربية، وفقا لجميع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة. وإحراز أي تقدم ملموس في عملية السلام يتوقف على تعاون الطرفين الكامل مع الأمين العام، وإنه لمن المناسب تماما أن يدعو المجلس الطرفين إلى الالتزام باستئناف الجولة الخامسة من المفاوضات بحسن نية ودون أي شروط.

ونعتقد أن تعيين مبعوث شخصي جديد للأمين العام للصحراء الغربية يثق به الطرفان ويطمئنان إليه سيكون عاملا حاسما في تحقيق هذا الهدف. ولا يفوتنا أن نغتنم هذه الفرصة لنشكر، كما فعلت الرئاسة، المبعوث الشخصي السيد كريستوفر روس على كونه شخصا مستقيما يمكننا أن نثق به. وأود أن أشكره على خدمته. ونحن نرى أن ذلك أمر منصف وصحيح.

ونأمل أن يُيسر استئناف المحادثات المباشرة والجادة بين الطرفين دون شروط مسبقة تسريع عملية إيجاد حل ودي لهذا النزاع الذي طال أمده، وهو ما فتئ الاتحاد الأفريقي يدعو إليه وأصبح يؤيده تماما الآن بعد عودة المغرب إلى أسرة الاتحاد الأفريقي، وهي تطور هام جدا نرحب به. ونأمل أيضا أن يقوم الاتحاد الأفريقي بدور داعم في محادثات السلام التي ترعاها الأمم المتحدة.

السيد جانغ ديانبن (الصين) (تكلم بالصينية): تواجه الصحراء الغربية حاليا حالة معقدة. والأمر الملح الآن هو الحفاظ على الاستقرار في المنطقة وتهيئة ظروف مواتية لاستئناف العملية السياسية.

لقد اتخذ مجلس الأمن للتو القرار ٢٣٥١ (٢٠١٧)، القاضي بتجديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية لمدة سنة واحدة، والذي يدعو إلى استئناف المحادثات والعملية السياسية. وهذا يبين تصميم المجلس على الضغط من أجل التوصل إلى حل سياسي للمسألة والتقيد بولاية البعثة.

في ما يتعلق بمسألة الصحراء الغربية، تبنت الصين دائما موقفا موضوعيا ومحايدا. فنحن نشجع الطرفين، على أساس قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، على البحث عن حل تفاوضي عادل ودائم ومقبول للطرفين. وسنواصل دعم الأمم المتحدة في جهودها الرامية إلى إيجاد حل سياسي لمسألة الصحراء الغربية ونأمل أن تواصل البعثة القيام بدور هام في تنفيذ قرارات مجلس الأمن وتحقيق استقرار الحالة في الصحراء الغربية.

السيد دولاتر (فرنسا) (تكلم بالفرنسية): ترحب فرنسا باتخاذ القرار ٢٣٥١ (٢٠١٧) بالإجماع ويسعدها أن ترى أن

المجلس قد تمكن من تحقيق وحدة الصف بشأن هذه المسألة. ونشكر الولايات المتحدة على الجهود التي بذلتها بصفتها القائم على الصياغة، والتي ساعدت في اتفاق أعضاء مجلس الأمن.

إن النص الذي اعتمدناه اليوم ينص على تمديد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية لمدة سنة واحدة. وأود أن أشيد بالعمل الممتاز الذي تضطلع به البعثة في السياق الأمني غير المستقر. وبمجرد قيامها بكامل وظائفها مرة أخرى، الأمر الذي نرحب به، فمن الأهمية بمكان أن تتوفر لها الموارد اللازمة للتصدي للتحديات على أرض الواقع.

كما ساعدت المفاوضات على حل الأزمة في منطقة الكركرات في أعقاب انسحاب جبهة البوليساريو منها، وهو الأمر الذي أكدته البعثة من فورها. وقد حققت الجهود المشتركة التي بذلها الأمين العام، الذي دعا إلى الانسحاب من المنطقة العازلة في ٢٥ شباط/فبراير، والمجلس النتائج المرجوة. ونحن سعداء إزاء حقيقة أنه يمكننا طي صفحة هذه الأزمة. ومن المهم الآن احترام وقف إطلاق النار في جميع الظروف وعلى نحو مستمر.

وأغتنم هذه الفرصة لأشكر المبعوث الشخصي السيد كريستوفر روس على عمله وجهوده.

وأخيرا، يبين القرار بوضوح أهمية استئناف العملية السياسية. وقد جرى الإعراب عن دعم المجلس لاستئناف العملية السياسية على نحو لا لبس فيه، وذلك في ما يتعلق بالزخم الإيجابي الجديد الذي تولد بالفعل بفضل الأمين العام، الذي أود أن أشيد مجددا بتفانيه الشخصي. لقد حدد تقريره الممتاز (S/2017/307) المسار. وإن الهدف المتمثل في إيجاد حل سياسي عادل ودائم ومقبول من الطرفين، برعاية الأمم المتحدة وبما يتماشى مع قرارات مجلس الأمن ذات الصلة، ليس ببعيد المنال. وسيكون دور البلدان المجاورة حاسما، على نحو ما يؤكده هذا القرار.

وما زالت فرنسا تنظر إلى مبادرة الحكم الذاتي التي طرحها المغرب في عام ٢٠٠٧ باعتبارها أساسا جادا وذا مصداقية لإيجاد حل تفاوضي. وسيسمح حل النزاع بعودة الأمن والاستقرار والازدهار الاقتصادي في المنطقة. ونؤكد مجددا دعمنا الكامل لعمل الأمم المتحدة والبعثة. وتأمل فرنسا أن يمكننا اتخاذ القرار بالإجماع من أن نتجه بحزم نحو المستقبل لكي نعزز الزخم السياسي الراهن ولنستهل معا فصلا جديدا في تاريخ المنطقة، بما يعود بالنفع على الجميع.

السيد ويلسون (المملكة المتحدة) (تكلم بالإنكليزية): ترحب المملكة المتحدة باتخاذ القرار ٢٣٥١ (٢٠١٧)، الذي يجدد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية ويقدم توجيهات واضحة للعمل الحاسم الذي ستقوم به البعثة خلال الأشهر الـ١٢ القادمة. وأريد بصفة خاصة أن أشكر الولايات المتحدة على عملها الشاق في صياغة نص القرار وزملائي أعضاء المجلس على الروح الإيجابية والبناءة التي جرت بها المفاوضات في هذا العام.

إن قرار اليوم التطلعي يمثل خطوة هامة على الطريق نحو إيجاد حل لهذا النزاع المستمر منذ عقود ومن خلال هذا الاعتماد الإجماعي، أظهرنا الدعم داخل القاعة للمهمة الحيوية للبعثة. وأرحب على وجه خاص بالالتزام والدعم القويين من الأمين العام لاستئناف عملية التفاوض بهدف التوصل إلى حل سياسي مقبول من الطرفين. وآمل أن يشجع انخراطه الشخصي وسرعة تعيين مبعوث شخصي جديد جميع الأطراف على التعاون الكامل مع الأمم المتحدة خلال الأشهر الـ ١٢ المقبلة لتحقيق تقدم حقيقي.

كما أغتنم هذه الفرصة لأشكر كريستوفر روس على التزامه الدؤوب خلال السنوات الثماني الماضية وعلى بحثه الذي لا ينتهي عن حل لهذه المشكلة.

وختاما، من الواضح أنه لا يمكن حل هذه المسألة من غير إحراز تقدم على المسار السياسي. إن للمجلس دورا هاما

يضطلع به في دعم بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية، والأمين العام ومبعوثه الشخصي. وقرار اليوم أداة هامة في دعم عملية المفاوضات والجهود الرامية إلى تحقيق حل سياسي مقبول للطرفين. وتقف المملكة المتحدة، كما هو حالها دائما، على أهبة الاستعداد لدعم الطرفين في جهودهما لتحقيق ذلك الهدف.

السيد كاردي (إيطاليا) (تكلم بالإنكليزية): يسرنا الإجماع على اتخاذ قرار اليوم ٢٣٥١ (٢٠١٧) الذي يكفل أن بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية ستواصل الوفاء بولايتها البالغة الأهمية في بيئة تشغيلية تتزايد تعقيدا وصعوبة. كما أشكر الولايات المتحدة على رئاستها المتميزة لمجلس الأمن لهذا الشهر وعلى جهودها الرامية إلى تيسير المفاوضات المعقدة بشأن القرار، وجميع أعضاء مجلس الأمن على النهج البناء والتطلعي الذي أدى إلى اتخاذ قرار اليوم بتوافق الآراء.

إن الأنباء الواردة التي تفيد بأن العناصر المتبقية من جبهة البوليساريو قد انسحبت اليوم من القطاع العازل في الكركرات، أمر هام لأنه يأتي استجابة لطلب الأمين العام. كما تقف أحدث التطورات على الأرض كذلك دليلا على النتائج التي يمكن تحقيقها مع استمرار جهود المجلس الدبلوماسية. إننا نشجع الأطراف على مواصلة التقيد بالتزامها باتفاق وقف إطلاق النار.

وتأمل إيطاليا في أن يساعد التحسن في الحالة على الأرض وقرار اليوم على بناء الزخم المطلوب صوب استئناف سريع للعملية السياسية. ونحن نرى أن هذه لحظة حاسمة للصحراء الغربية تمثل فرصة لتحقيق هدف الأمين العام – بل، هدفنا – المتمثل في إعادة تنشيط المسار السياسي بدينامية جديدة وروح جديدة بغية التوصل إلى حل سياسي عادل ودائم ومقبول للطرفين يمكن أن يؤدي إلى تقرير شعب الصحراء الغربية لمصيره.

ويؤكد مجلس الأمن بقرار اليوم أنه يتشاطر تلك الرؤية ويؤيد هذه المهمة العاجلة تأييدا تاما. ولذلك، فإننا ندعو الطرفين إلى المشاركة في أقرب وقت ممكن، ومن دون شروط مسبقة وبروح توفيقية، في جولة جديدة من المحادثات تحت رعاية الأمين العام، وبتيسير المبعوث الشخصي الجديد. وفي نفس الوقت، أحيي المبعوث الشخصي السابق، السيد كريستوفر روس، وأشكره على جهوده الدؤوبة وعلى التزامه الشخصي بهذه المسألة.

السيد يورنتي سوليث (دولة بوليفيا المتعددة القوميات) (تكلم بالإسبانية): صوتت دولة بوليفيا المتعددة القوميات مؤيدة القرار ٢٣٥١ (٢٠١٧) لأننا نعتقد أن الطرفين سيستأنفان العملية السياسية بهدف التوصل إلى حل عادل ودائم ومقبول للطرفين يتفق مع مقاصد ومبادئ ميثاق الأمم المتحدة وقرارات الجمعية العامة ومجلس الأمن. ونحن نعرب، في ذلك الصدد، عن التزامنا بكفالة أن تستمر الجهود الرامية إلى تمكين شعب الصحراء الغربية من تقرير مصيره. كما تؤكد دولة بوليفيا المتعددة القوميات كذلك دعمها لجهود الأمين العام ومبعوثه الشخصي الجديد للتوصل إلى حل سياسي يقبله الطرفان. ونشيد بقرارات المملكة المغربية وجبهة البوليساريو بالانسحاب من منطقة الكركرات، الأمر الذي يمثل تعبيرا واضحا عن حسن النية من كلا الجانبين. كما إننا نعيد تأكيد دعمنا للعمل الذي تقوم به بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية.

إن بوليفيا عضو في لجنة إنهاء الاستعمار وتربطها علاقات صداقة قوية مع شعب المغرب والصحراء. إننا نؤمن إيمانا راسخا بأن السبيل الوحيد الذي يمكن به لشعوب العالم حل أي نزاع هو من خلال الحوار، وهو السبب في رفضنا القاطع لأي نهج عنيف. وسنواصل تركيز جهودنا حتى يكفل أعضاء الأمم المتحدة احترام ميثاق الأمم المتحدة وإقامة علاقات بين

الدول تتأسس على احترام مبدأي المساواة في الحقوق وحق الشعوب في تقرير المصير.

وختاما، أشكر الرئاسة على إجراء المفاوضات بشأن قرار اليوم، التي كانت، في نظرنا، شفافة ومرنة وتتكيف مع الحالة على الأرض. لقد مكنتنا هذه المرونة من اعتماد القرار بالإجماع، ويرجع ذلك أساسا إلى الطريقة التي مضت بها الرئاسة، ولا سيما بوصفها القائمة بالصياغة، بالعملية قدما. كما إننا نشعر بالامتنان لوفد بلدكم وخبرائه، السيدة الرئيسة، على التنسيق السياسي، وللممثلة الدائمة لبلدكم على جهودها في رئاسة المجلس لهذا الشهر.

السيد كاوامورا (اليابان) (تكلم بالإنكليزية): أعرب عن خالص تقديري لوفد الولايات المتحدة على توجيهه الفعال للمشاورات بشأن اتخاذ قرار اليوم الهام ٢٣٥١ (٢٠١٧). كما تقدر اليابان كذلك جهود الأمين العام لحل أزمة الكركرات ولتهيئة بيئة تفضي إلى استئناف العملية السياسية.

لقد صوتت اليابان مؤيدة القرار الذي يمدد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية لمدة سنة أخرى تسليما بدورها الهام في وقف إطلاق النار الذي يسهم في تحقيق السلام والاستقرار في المنطقة. وكما ذكرنا أثناء مناقشة المجلس بتاريخ ٦ نيسان/أبريل (انظر S/PV.7918)، بشأن حفظ السلام، فإننا نواقون إلى تحسين فعالية عمليات حفظ السلام. ونحن بحاجة إلى تقييم ما إذا كان استمرار نشر عملية حفظ سلام معينة يناسب الواقع على الأرض وكذلك إلى إجراء مناقشات أعمق في المجلس من أجل ربط العمليات السياسية بالولايات. إن بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية مثال على كلا النقطتين. فيجب علينا أن نولي اهتماما أكثر جدية لفعالية البعثة وتنشيط العملية السياسية. ويحدونا أمل كبير في أن يؤدي قرار اليوم دورا هاما في استئناف العملية السياسية.

السيد يلتشينكو (أوكرانيا) (تكلم بالإنكليزية): صوتت أوكرانيا مؤيدة القرار ٢٣٥١ (٢٠١٧)، الذي يمدد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية لمدة سنة أخرى. وإذ أننا ندرك أن القرار لا يتناول جميع شواغل بعض أعضاء مجلس الأمن، فإننا نشكر وفد الولايات المتحدة، بوصفه القائم بالصياغة، والزملاء الآخرين على تفانيهم في العمل عليه. إننا نعتبر الوثيقة جهدا من المجلس لإحياء العملية السياسية بشأن مسألة الصحراء الغربية. وهي، في الوقت نفسه، دعوة للطرفين للارتقاء إلى مستوى مسؤوليتهما المشتركة تجاه مستقبل المنطقة وشعبها. إننا نحثهما، من الآن فصاعدا، على الامتناع عن أي أعمال قد تقوض اتفاق وقف إطلاق النار.

ومن الملح أن تستأنف العملية السياسية من دون شروط مسبقة وبحسن نية. ولا يمكن تحقيق ذلك من دون التعاون الكامل مع المبعوث الشخصي للأمين العام والبعثة ومساعدتهما. وبما أن السيد روس معنا اليوم، فإن هذه فرصة جيدة للإشادة بجهوده المتفانية على مر السنين. وأود أن أشدد على أن إيجاد حل عادل ودائم لمسألة الصحراء الغربية لا يمكن أن يتحقق إلا من خلال حوار حقيقي وشامل يمكن أن يمهد السبيل لجعل التسوية أمرا ممكنا. ولا توجد أعذار لأي تأخير في اتباع ذلك المسار.

السيد إيليتشيف (الاتحاد الروسي) (تكلم بالروسية): صوت الوفد الروسي مؤيدا القرار ٢٣٥١ (٢٠١٧)، الذي يمدد ولاية بعثة الأمم المتحدة للاستفتاء في الصحراء الغربية.

إن الموقف الموحد الذي اتخذه مجلس الأمن ينبغي أن يوجه إلى الجانبين في الصراع في الصحراء الغربية إشارة قوية جدا فيما يتعلق بضرورة بدء التحرك بسرعة صوب استئناف المحادثات المباشرة بين المغرب وجبهة البوليساريو. ونرى أن التغلب على الخلافات والتوصل إلى حل عادل ودائم لا يمكن أن يتحقق إلا بالوسائل السياسي وفقا لقرارات مجلس الأمن ذات الصلة.

والصيغة النهائية يجب أن تكون مقبولة من المغرب وجبهة البوليساريو، ويجب أن تنص على تقرير المصير لشعب الصحراء الغربية في إطار الإجراءات وفقا لمقاصد ميثاق الأمم المتحدة ومبادئه. وفي ذلك السياق، نعتقد أنه من المهم أن يبذل المبعوث الشخصي الجديد للأمين العام للصحراء الغربية قصارى جهده لاستئناف العملية السياسية.

وفي الختام، أود أن أؤكد على أن استمرار النزاع في الصحراء الغربية يخدم مصالح مختلف القوى المتطرفة، مما يؤثر سلبيا على الحالة العسكرية والسياسية في المنطقة بأسرها.

الرئيسة (تكلمت بالإنكليزية): لا يوجد متكلمون آخرون مدرجون في قائمة المتكلمين.

قبل رفع الجلسة، وبما أن هذه آخر جلسة مقررة لمجلس الأمن في شهر نيسان/أبريل، أود أن أعرب لأعضاء المجلس، وخاصة زملائي الممثلين الدائمين ونواب الممثلين الدائمين وأفرقتهم الممتازة، وأمانة المجلس التي عملت بكل اجتهاد، عن خالص تقدير وفد الولايات المتحدة على كل ما قدموه لنا من دعم في هذا الشهر.

لقد كان شهرا حافلا تمكنا فيه من تحقيق التوافق في الآراء بشأن العديد من المسائل الهامة في نطاق اختصاصنا. ولم يكن بوسعنا أن نفعل ذلك بدون العمل الشاق وإسهامات أعضاء المجلس وممثلي الأمانة العامة، فضلا عن الدعم المقدم من موظفي خدمات المؤتمرات، وبخاصة دعم المترجمين الشفويين. وإذ نختتم رئاستنا، أعلم أنني أتكلم باسم المجلس حين أتمنى لوفد أوروغواي حظا سعيدا في شهر أيار/مايو.

رفعت الجلسة الساعة ١٩/٠٥.